ظاهرة انتشار السلاح

واستخدامه العشوائي بين المدنيين في دير الزور

الحجم والآثار والحلول

إعداد

سقراط العلو

تنفيذ وإشراف

بدعم من

Norwegian People's Aid

تمّوز يوليو ٢٠٢٤

جميع الحقوق محفوظة ©

هذه الورقة ضمن سلسلة أوراق سياسات تقدم فيها منظمة العدالة من أجل الحياة

توصيات إجرائية لتحسين أداء المؤسسات المحلي

إنّ الآراء الواردة في هذه الورقة لا تعكس بالضرورة وجهتي نظر مؤسسة المساعدات الشعبية النرويجية والإتحاد الأوروبي

منظمة العدالة من أجل الحياة هي منظمة سورية غير حكومية وغير ربحية عاملة في شمال شرق سوريا منذ العام ٢٠١٥، مرخصة في ألمانيا منذ العام ٢٠١٩ وفي فرنسا منذ العام ٢٠٢٣.

ضمن رسالة المنظمة المتمثلة بالسعي بشكل تشاركي لتعزيز حقوق الإنسان والحوار وتعزيز الحريّات في سوريّة من خلال التوثيق والمناصرة والوصول وجهود بناء قدرات المجتمعات والمنظّمات، تعمل المنظمة على مسارين استراتيجيين قابلة للتعديل كل ثلاث أعوام، تتلخص في تعزيز العدالة والدفاع عن حقوق الإنسان في سوريا وتعزيز حق السوريين والسوريات بالمشاركة السياسية والمدنية.

المحتويات

أولاً: مدخل 5

ثانياً: الأهمية 8

ثالثاً: الأهداف 9

رابعاً: مصادر البيانات 11

خامساً: النتائج 12

المحور الأول: رصد ظاهرة انتشار السلاح واستخدامه العشوائي بين المدنيين في دير الزور 12

الآثار النفسية 14

الخسائر في الأرواح وتهديد السلم الأهلي 14

الآثار الاقتصادية وتأخر التنمية 15

المحور الثاني: دوافع حيازة السلاح وعدم التخلي عنه 15

الموروث الثقافي العشائري 16

الظروف الأمنية للمنطقة 17

العوامل الثقافية 18

المحور الثالث: تجارب المنطقة مع عمليات جمع السلاح أو نزعه قسراً 18

الحكومة السورية 18

"تنظيم الدولة الإسلامية" (داعش) 19

الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا 20

أدوار المجتمع المحلي (العشائر) والمدني 21

سادساً: التوصيات 21

المستوى الأمني 22

المستوى القانوني والتشريعي 23

مستوى تطبيق القانون 23

تعزيز الشراكة ونشر الوعي 23

أولاً: مدخل

تعيش المناطق الخاضعة لسيطرة الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا بنسب متفاوتة حالة من الفوضى الأمنية. تتجلى هذه الفوضى بشكل رئيسي في الاستخدام العشوائي للسلاح، ولا سيما في المناسبات الاجتماعية، وازدياد حدة ووتيرة الاقتتالات العائلية والعشائرية. بالإضافة إلى انتشار العصابات المسلحة التي تمارس عمليات السلب تحت تهديد السلاح، واستمرار نشاط خلايا تنظيم الدولة.

وفي حين يمكن اعتبار أن تلك الفوضى الأمنية كظاهرة، فهي نتاج مجموعة من الأسباب منها ما يرتبط بطبيعة المنطقة وما مرت به خلال السنوات الماضية من صراعات وجهات سيطرة، ووجود عدة أطراف بمصالح متضاربة داخلها وعلى حدودها، وطبيعة السلطة القائمة المتمثلة بالإدارة الذاتية ونموذجها الحوكمي والأمني، والتركيب الاجتماعي (العشائري) للسكان.

إلا أن العامل الحاسم المتحكم بمعدل تفاقم تلك الظاهرة وزيادة خطورة نتائجها المتمثلة بمئات الضحايا من المدنيين سنوياً، هو انتشار السلاح وسهولة الحصول عليه في المنطقة عموماً، وفي مناطق دير الزور الخاضعة لسلطة الإدارة الذاتية خصوصاً. حيث تستحوذ تلك المناطق على المعدل الأعلى للضحايا نتيجة الفوضى الأمنية وانتشار السلاح على أساس سنوي، وتشير تقارير الرصد الحقوقي إلى أن أعداد الضحايا في دير الزور تتزايد من سنة إلى أخرى، مما يشير إلى عدم وجود جهد حقيقي من قبل الإدارة الذاتية لمكافحتها أو الحد منها، على الرغم من مطالبة وجهاء المنطقة في العام 2021 بإصدار قوانين صارمة للحد من ظاهرة حمل السلاح غير المرخص بين السكان، على اعتبارها تمثل تهديداً للسلم المجتمعي[1].

[1] عبادة الشيخ، فوضى أمنية تسهم بانتشار السلاح في دير الزور، موقع عنب بلدي، 14 شباط/ فبراير 2024، متوفر على الرابط: https://rb.gy/1onkys

ومن خلال تقارير الرصد الشهرية التي أعدتها (منظمة العدالة من أجل الحياة) في العام 2022، يتبين أن متوسط أعداد ضحايا الاستخدام العشوائي للسلاح كان ما يقارب عشرة مدنيين شهرياً، معظمهم من النساء والأطفال[2]. كما تُظهر إحصاءات (المرصد السوري لحقوق الإنسان) للعام 2023 وقوع 84 جريمة قتل بدوافع متعددة منها السرقة، 33 من تلك الجرائم كانت في دير الزور، إضافة إلى 125 اقتتال عائلي وعشائري، منها 87 في دير الزور، كما شن تنظيم الدولة خلال نفس العام 165 هجوماً، منها 125 في دير الزور[3].

وإن كانت الأرقام السابقة تعكس حجم الفوضى الأمنية في دير الزور قياساً بباقي مناطق الإدارة الذاتية، فإنها أيضاً تعكس حجم الانتشار الكبير للسلاح واستخدامه بشكل غير منضبط فيها، وهو أمر تتفوق فيه أيضاً مناطق دير الزور الخاضعة لسيطرة الإدارة الذاتية عن سواها. ويمكن إعادة انتشار السلاح في دير الزور إلى عاملين رئيسيين، وهما: تراكم السلاح الناجم عن سياق الأحداث التي شهدتها دير الزور منذ اندلاع الانتفاضة السورية في العام 2011، وموقعها الجغرافي على الحدود السورية العراقية الذي سهل تدفق الأسلحة في فترات سابقة، ووجود فاصل نهري ضيق بين مناطق سيطرة الإدارة الذاتية ومناطق سيطرة الحكومة السورية والميليشيات الإيرانية، مما يسهل عمليات التهريب، ولا سيّما السلاح مع وجود تواطؤ من قبل طرفي السيطرة على ضفتي النهر[4].

أدى توفر الأسلحة إلى انخفاض نسبي في أسعارها، مما يجعلها في متناول غالبية سكان المنطقة، وبالتالي ازداد الطلب عليها بحكم الظروف الأمنية التي تعيشها دير الزور، وتراجع دور السلطة القائمة في حفظ الأمن. إذ تشير التقارير الصحفية التي رصدت أسعار السلاح

---

[2] : للمزيد حول تقارير منظمة (العدالة من أجل الحياة) ، انظر:

- دير الزور في تموز: ارتفاع ملحوظ في ضحايا الاستخدام العشوائي للسلاح، متوافر على الرابط: https://rb.gy/vthxq3
- ضحايا في دير الزور.. واعتداء على مدارس في ريفها الشرقي، يغطي التقرير أبرز الأحداث الأمنية والتطورات الميدانية في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية في دير الزور لشهر آب/أغسطس 2022. متوافر على الرابط: https://rb.gy/yjsws5
- دير الزور: ضحايا نزاعات محلية.. واستمرار المظاهرات الاحتجاجية: تقرير موجز عن أبرز التطورات في القسم الواقع تحت سيطرة الإدارة الذاتية في محافظة دير الزور تشرين الأول/أكتوبر 2022. متوافر على الرابط: https://rb.gy/300hle

[3] مناطق "الإدارة الذاتية" خلال 2023: نحو 740 شخص قضوا بأعمال عنف.. 209 جريمة واقتتال عشائري.. و165 عملية لخلايا التنظيم، المرصد السوري لحقوق الإنسان، 3 يناير/ كانون الثاني 2024، متوفر على الرابط: https://rb.gy/awp6k6

[4] ريهام منصور، ريف دير الزور: السلاح لمن يريد. ولكل الميزانيات، موقع المدن، 6 مارس/ آذار 2020، متوافر على الرابط: https://bitly.ws/3gfDy

الخفيف والمتوسط في دير الزور إلى أن سعر بندقية (الكلاشينكوف) يتراوح بين 200-1500 دولار، أما رشاش (بي كي سي) ويصنف سلاح متوسط فسعره يتراوح بين 1500-3000 دولار، أما متوسط تكلفة مخزن الرصاص قد تصل إلى 210 آلاف ليرة سورية[5].

بلغت ظاهرة انتشار السلاح بين المدنيين ذروتها في دير الزور خلال المواجهات التي شهدتها المنطقة في أغسطس/ آب2023 بين مسلحين من عشائر المنطقة وقوات (قسد)، الأمر الذي أدى إلى حملة أمنية شنتها الأخيرة تم خلالها مصادرة كميات من الأسلحة والذخائر، وبالتالي تراجعت ظاهرة حمل السلاح في الأماكن العامة واستخدامه بشكل غير منضبط في المناسبات الاجتماعية، ولكنها ما لبثت أن عادت مع نهاية الحملة، لتستمر تلك المشكلة بتهديد أمن وسلامة الأهالي دون حلول مستدامة وفعالة[6]. إذ تشير التقارير إلى وقوع خمسة اقتتالات عشائرية ذهب ضحيتها قتيلان في دير الزور خلال شهر شباط من العام 2024[7].

وعليه تسعى هذه الورقة إلى تقدير حجم السلاح المنتشر بين المدنيين في مناطق دير الزور الخاضعة لسيطرة الإدارة الذاتية، وأبرز مصادره، والتعرف على أوجه استخدامه غير المنضبطة، وآثارها على السلم الأهلي والتنمية. والبحث في دوافع المدنيين لاقتناء السلاح على المستويين الثقافي والأمني. إضافة إلى استعراض تجارب المنطقة مع عمليات جمع السلاح خلال السنوات الماضية على يد السلطات التي تعاقبت عليها، وصولاً إلى تقديم توصيات واقعية مستمدة من المجتمعين المحلي والمدني في المنطقة تتضمن حلولاً لظاهرة انتشار السلاح وتتوافق مع طبيعة المنطقة الثقافية والأمنية.

---

[5] مرجع سبق ذكره.

[6] المرجع نفسه.

[7] مناطق "الإدارة الذاتية" في شباط: نحو 55 قتيلاً بأعمال عنف.. والفلتان الأمني يتواصل عبر 11 اقتتال عشائري وجريمة قتل.. وحملات أمنية واسعة ضد التصعيد الكبير لخلايا التنظيم، المرصد السوري لحقوق الإنسان، 5 مارس/ آذار 2024، متوافر على الرابط: https://bitly.ws/3gkvD

ثانياً: الأهمية

عقب الاشتباكات التي شهدتها دير الزور بين مسلحي العشائر وقوات (قسد)، عقدت الإدارة الذاتية مؤتمراً تحت عنوان " تعزيز الأمن والاستقرار" صدر عنه 42 تعهداً للإصلاح في دير الزور. قبل عقد المؤتمر، تقدمت العديد من منظمات المجتمع المدني باقتراحات للحوار تعكس أولويات الإصلاح المطلوب في المنطقة، ومطالب الأهالي. وأكدت من خلال المبادرات على ضرورة دور المجتمع المدني في الحوار كوسيط بين العشائر و(قوات سوريا الديمقراطية) لضمان جودة مخرجاته وابتعادها عن أي نوع من المحاصصة.

وبناءً على ما سبق، تنبع الأهمية العملية لهذه الورقة كونها جزء من مشروع تدخل أوسع تقوده منظمة (العدالة من أجل الحياة) يهدف إلى تكريس مساهمة المجتمع المدني في تنفيذ تعهدات الإصلاح الصادرة عن الإدارة الذاتية. وذلك من خلال ترتيب أولويات الإصلاح بشكل يتوافق مع احتياجات المنطقة ومطالب الأهالي، وتقديم توصيات تقنية من خلال الحوارات للإدارة الذاتية تتعلق بإصلاح القطاع الأمني، وتدعيم دور لجان الداخلية التابعة لها في ضبط انتشار السلاح واستخدامه العشوائي، وبشكل يراعي الوضع الأمني والتركيب الاجتماعي للمنطقة.

بالإضافة لذلك؛ فإن هذا النوع من التدخل المبني على أسس الحوار بين المجتمع المحلي و(الإدارة الذاتية) بوساطة المجتمع المدني، يؤدي إلى تكريس الطرق السلمية للتعبير عن المطالب، ويخفف من فرص اللجوء للعنف نتيجة عدم وجود قنوات للتواصل والاستجابة. وبالتالي فإن تعاطي الإدارة الذاتية بجدية مع مخرجات هذا الحوار قد يساهم في تخفيف حدة التوتر والاحتقان لدى الأهالي، ويمنع فئات وشرائح عدة من اللجوء إلى التطرف أو تشكيل مجموعات مسلحة للدفاع عن مصالحهم بدلاً من اللجوء إلى الحوار والقوانين.

ثالثاً: الأهداف

نظراً لما تمثله ظاهرة انتشار السلاح بين المدنيين واستخدامه بشكل عشوائي من تهديد لسلامة وأمن الأهالي في دير الزور، وواقع المنطقة الخدمي والأمني، فإن هذه الورقة بوصفها إحدى لمساهمات في عملية الإصلاح الأمني، تهدف إلى تحقيق ما يلي:

1. تسليط الضوء على ظاهرة انتشار السلاح واستخدامه العشوائي في دير الزور، وتحليل أسبابها، بشكل يمكن أن يساهم في وضع استراتيجيات فعالة لمكافحتها.
2. التعرف على الآثار السلبية للظاهرة، ومدى انعكاسها على الواقع الاجتماعي والاقتصادي للمنطقة، ودورها كعائق للتنمية فيها. وذلك بهدف تكوين أرضية علمية تساعد في تطوير البرامج التنموية والتوعوية الوجهة للحد من هذه التأثيرات السلبية.
3. استكشاف الدوافع التي تقف خلف قرارات المدنيين بشأن اقتناء السلاح، وبخاصة الثقافية المتعلقة بالتركيب العشائري، والأمنية المتعلقة بظروف المنطقة، ومدى كفاءة السلطة القائمة في حفظ الأمن. الأمر الذي يجعل تصميم الخطط والبرامج المستقبلية لمواجهة هذه الظاهرة أكثر قبولاً وتوافقاً مع متطلبات المجتمع المحلي.
4. تقييم جهود السلطات المحلية ومقارنتها مع تجارب وسياسات السلطات السابقة التي مرت على المنطقة في مواجهة انتشار السلاح واستخدامه العشوائي، واستطلاع رد فعل المجتمع على تلك السياسات ومدى تجاوبه معها.
5. تقديم توصيات عملية يمكن اعتبارها آليات تنفيذية تقنية، تتوافق مع التوصيات الصادرة عن مؤتمر دعم الاستقرار في إطار الإصلاح الأمني من ناحية، ومتطلبات وثقافة المجتمع المحلي من ناحية أخرى. وتساهم في تطوير سياسات مستدامة وفعّالة لمكافحة انتشار السلاح، وتحقيق الاستقرار والسلم المجتمعي في المنطقة.

6. تقييم مدى ملاءمة النتائج لمطالب واحتياجات المجتمع المحلي من خلال طرحها على ممثليه والتحقق من استجابتها لتلك المطالب.
7. توجيه مخرجات الحوارات التقنية المفصلة مباشرةً إلى الإدارة الذاتية لتحقيق أفضل تنفيذ للتوصيات الفنية.
8. دعم ومناصرة التوصيات التفصيلية أمام الجهات الدولية، بما في ذلك الوكالات الأمريكية العاملة في سوريا، لتعزيز تنفيذ الإصلاحات وتحقيق الاستقرار.

رابعاً: مصادر البيانات

لتحقيق أهداف الورقة سيتم الاعتماد على نوعين من البيانات:

1. **البيانات الأولية**: وتمثلت بنتائج جلسات التركيز، وهي ثلاث جلسات تركيز عُقدت ما بين 28 يناير/ كانون الثاني و25 فبراير/ شباط من العام 2024، وتوزعت على منطقة الكسرة غرب دير الزور، ومنطقة هجين في الريف الشرقي ومنطقة البصيرة شمال دير الزور، وهو توزيع يضمن تمثيل كامل ريف المحافظة الخاضع لسيطرة الإدارة الذاتية. شارك في كل جلسة ثمانية أشخاص يمثلون المجتمع المحلي (وجهاء وشيوخ عشائر)، وممثلون عن المجتمع المدني (المنظمات المحلية العاملة في المنطقة)، وممثلون عن لجان الداخلية التابعة للإدارة الذاتية. مع مراعاة التمثيل الجندري في كل جلسة.
2. **المصادر الثانوية**: وتمثلت بالتقارير الحقوقية المعنية برصد ضحايا الاستخدام العشوائي للسلاح والفوضى الأمنية في منطقة دير الزور، والصادرة عن منظمة (العدالة من أجل الحياة)، وسواها من المنظمات والمراصد الحقوقية. إضافة إلى المواد والتقارير الصحفية المنشورة حول ظاهرة انتشار السلاح بين المدنيين في دير الزور. حيث تم من خلال مراجعة تلك التقارير والمواد الصحفية بناء محاور النقاش خلال جلسات التركيز.

خامساً: النتائج

من خلال النقاشات المعمقة التي دارت في جلسات التركيز الثلاثة، تم التوصل إلى النتائج التالية:

المحور الأول: رصد ظاهرة انتشار السلاح واستخدامه العشوائي بين المدنيين في دير الزور

هدف هذا المحور إلى الوصول إلى تقدير تقريبي لحجم انتشار السلاح، والفئات العمرية التي تحمل هذا السلاح، وأهم مصادر الحصول عليه، وآثار تلك الظاهرة السلبية على المستوى الاجتماعي والاقتصادي في المنطقة.

1. ينتشر السلاح بشكل كبير جداً في مناطق دير الزور الخاضعة للإدارة الذاتية، وبحسب ممثلي المجتمع المدني والمحلي المشاركين في الجلسات، ففي كل بيت من بيوت المنطقة يوجد سلاح أو أكثر. ومن حيث النوع، فغالبية السلاح لدى المدنيين حربي، ويبدأ من بندقية (الكلاشينكوف) إلى السلاح المتوسط. ولا يوجد إحصاءات رسمية حول أعداد الأسلحة الموجودة، حيث اعتبر ممثلو (لجان الداخلية) المشاركين في الجلسات أن مثل هذا الإحصاء أقرب للمستحيل، وذلك نتيجة الانتشار الواسع للسلاح بين المدنيين، ووجود عصابات مسلحة وخلايا للتنظيم، إضافة إلى استمرار تدفق السلاح من مناطق سيطرة الحكومة السورية. ولكن في المتوسط كان تقديرهم أن من 50- 75% من السكان في دير الزور لديهم قطعة سلاح أو أكثر.
2. اتفق المشاركون من ممثلي المجتمع المحلي في الجلسات الثلاث على أن هذه الظاهرة تعتبر جديدة على المنطقة من حيث كم انتشار السلاح، ونوعه، وظهوره في الأماكن والمناسبات العامة، ووليدة الظروف التي عاشتها المنطقة منذ العام 2011، والفوضى الأمنية الحالية. واعتبر المشاركون أن اقتناء السلاح سابقاً كان

لأغراض الحماية، وبشكل خفي غير ظاهر، ويقتصر على السلاح الفردي (المسدس) وبندقية الصيد، مع وجود نادر جداً لبندقية (الكلاشينكوف).

3. تعتبر ظاهرة انتشار السلاح في مناطق دير الزور بحسب مشاهدات المشاركين في الجلسات، وممثلي (لجان الداخلية) أكثر وضوحاً وحدة مقارنةً بغيرها من مناطق سيطرة (الإدارة الذاتية)، حتى تلك ذات التركيب الاجتماعي (العشائري). وفي حين اعتبر ممثلو (لجان الداخلية) أن هذا عائد لوجود أطراف متعددة خارجية تريد إحداث فوضى في المنطقة، كان رأي بعض ممثلي المجتمع المحلي أن هذا الانتشار بفعل التراخي الأمني المقصود من السلطات، وذلك لتثبيت سيطرتها بحجة الفوضى الأمنية. وتتفاوت ظاهرة انتشار السلاح من حيث الكم والنوع داخل مناطق دير الزور أيضاً، إذ اعتبر ممثلو المجتمعين المحلي والمدني أن الريف الشرقي يشهد كثافة أكثر من باقي المناطق من حيث انتشار الأسلحة ونوعها.
4. لا يقتصر اقتناء السلاح في دير الزور على فئة عمرية معينة، ولكن حمله بشكل ظاهر في الأماكن العامة، واستخدامه بشكل غير منضبط يتركز في الفئة ما بين 20- 30 عاماً. كما تحدث ممثلو المجتمع المدني في الجلسات عن وجود ملحوظ للسلاح بيد القاصرين. وأضاف ممثلو المجتمع المدني في الجلسات الثلاث، أن خطورة السلاح بيد الشباب من تلك الفئة العمرية لا تتعلق بالمدنيين منهم فقط، وإنما تشمل العسكريين المنتسبين لـ (قوات قسد)، والذين يسيئون استخدام السلاح في المناسبات العامة من جهة، وفي أي مشكلة شخصية أو حادثة احتكاك مع المدنيين بشكل يمكن أن يتحول إلى مواجهة مسلحة، وقد أورد الحضور عدة أمثلة عن مثل تلك الحوادث.
5. لا يُعد الحصول على السلاح مشكلة في دير الزور، إذ عبر أحد ممثلي المجتمع المحلي بأن الأزمة ليست في المصدر، ولكن "بالسيولة المالية"، وهذا ما توافق حوله المشاركون. ففي كل منطقة تجار سلاح معلومون للأهالي ويمارسون عملهم بشكل شبه علني، واعترف ممثلو (لجان الداخلية) بذلك. أما عن مصادر السلاح لدى التجار، فهي متعددة منها كميات السلاح الكبيرة المتراكمة نتيجة حالة العسكرة التي عاشتها المنطقة منذ عقد ونيف، بالإضافة إلى حركة التهريب النشطة عبر

النهر من مناطق الحكومة السورية، وضخ الأخيرة كميات من السلاح بهدف زعزعة أمن واستقرار المنطقة بحسب ممثلي (لجان الداخلية).

6. تتعدد الآثار السلبية الناجمة عن انتشار السلاح بحسب المشاركين في الجلسات، وتساهم تلك الآثار بتهديد السلم الأهلي والمجتمعي، بالإضافة إلى حرمان بعض المناطق من التنمية. وأبرز الآثار السلبية بحسب تصنيف المشاركين، هي:

الآثار النفسية

تلك الناجمة عن مظاهر انتشار السلاح في الأماكن العامة، وإطلاق الرصاص العشوائي في المناسبات. وتلاحظ تلك الآثار بشكل خاص على الأطفال من خلال حالات الذعر والتبول اللا إرادي عند سماع صوت إطلاق النار، وهي حالة شائعة جداً بحسب المشاركين في الجلسات. كما أضاف أحد المُدرسين المشاركين في جلسات التركيز ملاحظة مهمة تخص التأثر النفسي للأطفال بالمظاهر المسلحة، وهي أنه لاحظ أن بعض الأطفال في مدرسته يرسم أسلحة في حصة الرسم، وهو أمر ناتج عن الحرب، إذ يعتبر أن هذا الأمر لم يكن معتاداً قبلها.

وتشمل الآثار النفسية الكبار أيضاً، حيث تحدث المشاركون عن عدة حالات إجهاض للنساء بسبب إطلاق الرصاص العشوائي والكثيف، مع التأكيد على حالة الخوف العام التي تصيب الأسر عند سماع إطلاق النار.

الخسائر في الأرواح وتهديد السلم الأهلي

تؤدي ظاهرة انتشار السلاح واستخدامه العشوائي في مختلف مناطق دير الزور إلى وقوع ضحايا بين المدنيين، سواء عبر إطلاق النار الكثيف في الأعراس والمناسبات أو خلال الاشتباكات العائلية والعشائرية المسلحة، وهو أمر لا تخلو منه أي منطقة، حيث ذكر المشاركون في جلسات التركيز الثلاث عشرات الحوادث التي شهدوها في مناطقهم لوقوع ضحايا.

كما أضاف المشاركون أن انتشار السلاح وسهولة الحصول عليه أدت إلى زيادة غير مسبوقة في معدلات السرقة بإكراه السلاح في المنطقة، عبر عصابات منظمة. بالإضافة إلى زيادة حدة الاقتتالات العشائرية والعائلية، حيث أعرب المشاركون بأن أي خلاف يحصل بين شخصين

اليوم يمكن أن يتحول إلى مواجهة بالأسلحة قد توقع ضحايا. وهو أمر تؤكده التقارير التي أوردناها آنفاً.

الآثار الاقتصادية وتأخر التنمية

ينجم عن ظاهرة انتشار السلاح واستخدامه العشوائي آثار اقتصادية يمكن تقسيمها إلى مستويين، الأول هو المستوى الفردي، والذي بحسب ما أشار المشاركون في جلسات التركيز يتضمن الخسائر التي يتعرض لها الأفراد والأسر كالتلف في الممتلكات الخاصة وقتل المواشي الناتج عن تساقط المقذوفات النارية خلال الأعراس أو الاقتتالات، بالإضافة إلى أن حالة انتشار السلاح والفوضى الأمنية تجعل اقتناء السلاح بالنسبة للكثير من الأفراد أولوية، وبالتالي يتم تخصيص موارد لها على حساب احتياجات الأسرة الأخرى.

الثاني هو مستوى المنطقة والمتعلق بالتنمية، حيث أشار ممثلو المجتمع المدني المشاركين في الجلسات الثلاث أن انتشار السلاح في منطقة ما يؤثر على تقييمها لدى المانحين، وبالتالي فإن هذا يحرمها من مشاريع التنمية الممولة من منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية. وقد أوردوا عدة أمثلة عن منظمات نقلت نشاطها من منطقة إلى أخرى لتعرض موظفيها إلى التهديد، وحول مناطق خسرت مشاريع مهمة مثل (بنك الدم) في إحدى المناطق نتيجة انتشار السلاح فيها.

كما أشار ممثلو المجتمع المحلي إلى أن ظاهرة انتشار السلاح وما ينجم عنها من فوضى أمنية تعتبر على حد تعبيرهم ذريعة لـ(الإدارة الذاتية) لحرمان دير الزور من التنمية وتحسين الخدمات مقارنةً بباقي مناطق سيطرة الإدارة بحجة الأوضاع الأمنية.

المحور الثاني: دوافع حيازة السلاح وعدم التخلي عنه

هدف المحور إلى فهم العوامل الثقافية والأمنية التي تقف وراء رغبة المدنيين في دير الزور بحيازة السلاح وعدم التخلي عنه:

الموروث الثقافي العشائري

أ. يعتبر التركيب الاجتماعي العشائري وموروثه الثقافي إحدى العوامل المؤثرة في نزوع أهالي دير الزور لاقتناء السلاح. إذ أشار ممثلو المجتمع المحلي من وجهاء وشيوخ عشائر إلى آن المرويات الشعبية الموروثة تعكس مكانة خاصة للسلاح لدى أفراد المجتمع، وامتلاك السلاح هو مدعاة فخر في الثقافة العشائرية. إلا أن الانتشار الحالي للسلاح وظهوره في الأماكن العامة واستخدامه بشكل عشوائي لا يرتبط مباشرة بالثقافة فقط، بل بالظرف الأمني الحالي، وهو ذات الموقف الذي عبر عنه ممثلو المجتمع المدني. حيث اعتبروا أن هذا الموروث تشكل في فترة ما قبل الدولة حين كانت العشائر والقبائل متحاربة ولا توجد سلطة ناظمة، وبالتالي فأمن العشيرة وأفرادها مرتبط بامتلاكها السلاح، ومع تغير الظروف أصبح اقتناء السلاح ضمن قوانين الدولة رمزياً واستخدامه محدود ومضبوط. ولكن مع الظرف الأمني الذي تعيشه المنطقة منذ سنوات وغياب الدولة أو السلطة القادرة على فرض الأمن عاد الاعتماد على أشكال التضامن العشائرية والعصبية كعامل حماية للفرد، وبالتالي استعاد السلاح مكانته السابقة.

ب. يمكن اعتبار الموروث العشائري عامل قد يساهم بممانعة تسليم السلاح في المنطقة، إذ يعتبر منقصةً بحق الفرد، بحسب رأي ممثلي المجتمع المحلي، وخصوصاً في ظل الظروف الأمنية التي تعيشها المنطقة. فالأهالي بحسب الوجهاء قد يفضلون إخفاء السلاح أو حتى دفنه على تسليمه لعدم ثقتهم بقدرة السلطات على حمايتهم.

ت. بالرغم من أثر الثقافة العشائرية في اقتناء السلاح في المنطقة؛ إلا أنها تعتبر إحدى العوامل المساعدة في ضبط استخدامه، فقد تحدث الوجهاء وممثلو المجتمع المدني في الجلسات عن الدور الإيجابي الذي لعبه الوجهاء وشيوخ العشائر في عدة حالات لحل النزاعات بطرق سلمية دون وصولها إلى حد استخدام السلاح. كما تساهم اللجان الأهلية المشكلة من وجهاء وشيوخ دين والمجتمع المدني في التأثير على ظاهرة إطلاق النار العشوائي في المناسبات، والتخفيف منها.

ث. تشكل ثقافة المنطقة العشائرية ومكانة السلاح فيها عائقاً أحياناً أمام (لجان الداخلية)، والذين يضطرون بحسب ما قال ممثلو تلك اللجان إلى التغاضي عن مظاهر حمل السلاح واستخدامه في المناسبات. فبحسب الأمثلة التي ذكرها ممثلو (لجان الداخلية) يتم التغاضي عن حمل السلاح غير المرخص للأشخاص المطلوبين للثأر، كما تلعب وساطات شيوخ العشائر دوراً في عدم محاسبة من يطلق النار في الأعراس مثلاً.

الظروف الأمنية للمنطقة

تركت السنوات الماضية من الصراع آثاراً أمنية على دير الزور، وتلك الآثار من المؤكد أن لها ارتباط مباشر بظاهرة انتشار السلاح بين المدنيين فيه. تم خلال جلسات التركيز الثلاث نقاش أبرز تلك الآثار للتعرف على وجهات الحضور حول مدى ارتباطها بظاهرة حيازة السلاح، والرفض المحتمل للتخلي عنها في ظل استمرار وجود تلك العوامل الأمنية. كما طلب من الحضور ترتيب تلك الآثار بحسب أهميتها كدوافع لحيازة الأسلحة، كانت الإجابات بالترتيب التالي:

- الشعور بعدم استقرار الوضع القائم (الإدارة الذاتية) ووجود احتمال لتعرض المنطقة لهجوم من أطراف أخرى مثل القوات الحكومية والمليشيات الإيرانية. اعتبر المشاركون في الجلسات الثلاث أن هذا العامل له الأولوية كدافع لاقتناء السلاح وعدم التخلي عنه، وذلك نتيجة لموقف المنطقة المعارض للحكومة السورية منذ اندلاع الانتفاضة، ووجود أعداد كبيرة فيها من المطلوبين لأجهزة الأمن السورية والمنشقين عنها في المنطقة. إضافة إلى الخوف من تكرار ما يحدث من ممارسات قمعية وقتل في مناطق دير الزور الخاضعة لسيطرة الحكومة السورية والميليشيات الإيرانية في حال عودة السيطرة للحكومة السورية في المنطقة.
- وجود عصابات تمارس السلب، الأمر الذي يزيد من حاجة الأفراد للدفاع عن أنفسهم وممتلكاتهم.
- نشاط خلايا تنظيم الدولة (داعش) في المنطقة، وأبرزها بحسب الحضور في جلسات التركيز الاغتيالات، وقد أورد الحضور عدة أمثلة عن أشخاص نجوا من الاغتيال بسبب

حملهم للسلاح. واللافت في تقييم الحضور لهذا العامل كان اعتبارهم أن (داعش) في المنطقة اليوم بات عنواناً عريضاً تمارس باسمه الجرائم من قبل أطراف متعددة، ومنها خلايا تتبع للحكومة السورية، وعصابات تمارس الترهيب على المدنيين باسم التنظيم.

- الشعور بوجود تقصير أمني من السلطات المعنية في مواجهة خلايا التنظيم والعصابات، مما يخلق حاجةً لتوفير الأمن بجهود ذاتية، حيث يلجأ الأفراد إلى حمل السلاح واتخاذ إجراءات للدفاع عن أنفسهم وعائلاتهم.

وقد ركز العديد من ممثلي المجتمع المدني والمحلي أثناء نقاش هذه النقطة عن وجود ارتباط بين بعض العصابات ومهربي الأسلحة والمخدرات وأفراد في الأجهزة العسكرية والأمنية، وخاصة المجلس العسكري السابق، وهو أمر يزيد من عدم ثقة الأهالي بالأجهزة الأمنية، إضافةً إلى تقصيرها والذي اعتبره بعض المشاركون مقصوداً في حفظ الأمن.

العوامل الثقافية

بمقارنتها مع العوامل الأمنية كدوافع بالنسبة للمشاركين في جلسات التركيز، كانت الغلبة للعوامل الأمنية بالإجماع. وبالنسبة لبعض ممثلي المجتمع المدني؛ فقد ذكروا بأنهم لم يقتنوا السلاح سابقاً على الرغم من انتمائهم للبيئة العشائرية، ولكن خلال الفترة الماضية اقتنوا السلاح نتيجة الفوضى الأمنية.

المحور الثالث: تجارب المنطقة مع عمليات جمع السلاح أو نزعه قسراً

هدف هذا المحور إلى التعرف من خلال النقاش على آليات تعاطي السلطات التي تعاقبت على المنطقة (الحكومة السورية، تنظيم الدولة، الإدارة الذاتية) مع ظاهرة انتشار السلاح بين المدنيين، وتقييم تلك الآليات ومدى قبولها من وجهة نظر الأهالي.

الحكومة السورية

بحسب أغلب آراء المشاركين في جلسات التركيز؛ فإن ما يميز فترة سيطرة الحكومة السورية في تعاطيها مع السلاح كانت:

- صرامة القوانين والعقوبات: فبالرغم من الفساد الذي كان مستشرٍ في الأجهزة الأمنية كانت الحكومة السورية تفرض قوانين صارمة لمنع حمل السلاح دون ترخيص، وتنص على عقوبات قاسية للمخالفين، بما في ذلك السجن والغرامات المالية.
- تقييد التراخيص: مما يصعب الحصول رخصة لحمل السلاح، ووجود أسلحة لا يمكن ترخيصها مثل (الكلاشينكوف).
- التدابير الأمنية المشددة: من ناحية الرقابة على تجارة الأسلحة ومكافحة التهريب، ولناحية القدرة على التدخل في حالة الاقتتالات العشائرية التي يستخدم فيها السلاح وفرض الأمن. كما أشار المشاركون أن تلك التدابير الأمنية وإن كانت قمعية عموماً، إلا أنها كانت قادرة على خلق حالة من الأمان لا يحتاج المواطن معها لاقتناء السلاح أو استخدامه. وأجمع غالبية الحضور على أن تلك الإجراءات والقوانين بالرغم من أنها كانت تهدف إلى حماية أمن النظام الحاكم من وجهة نظرهم؛ إلا أنها كانت ذات فعالية في الحد من انتشار السلاح واستخدامه. وبخصوص قابلية تلك الأنظمة والقوانين للتطبيق اليوم في مناطق (الإدارة الذاتية) فقد تباينت آراء المشاركين بين من اعتبر أن الزمن قد تجاوز هذا النوع من القوانين المرتبطة بسلطة ديكتاتورية، وبالتالي لم تعد مقبولة. وأن القوانين الحالية كافية، ولكنها غير مطبقة بصرامة. وبين من يعتبر أن تلك الآليات مطلوبة ويمكن تفعيلها من جديد في المنطقة.

"تنظيم الدولة الإسلامية" (داعش)

اعتبر المشاركون في جلسات التركيز، أن فترة سيطرة " تنظيم الدولة الإسلامية"، شهدت عمليات واسعة لمصادرة السلاح وتطبيق عقوبات قاسية على من يحمل السلاح أو ينتمي لفصائل مسلحة سابقة. وأضافوا أن ذلك كان يتم باستخدام العنف والترهيب. ولم يكن لدى الأهالي خيار سوى الامتثال لهذه السياسات، حيث كانوا يتعرضون للعقوبة بشكل فوري إذا تم العثور على السلاح بحوزتهم.

وحول فعاليتها وإمكانية تطبيقها مجدداً، فقد رأى غالبية المشاركين أن وبالرغم من القبول القسري لتلك الإجراءات من الأهالي، إلا أنها مثلت حلاً لمشكلة الأمن والاستقرار التي كانت

تعاني منها المنطقة نتيجة فوضى السلاح. ومع ذلك، فإن تلك الأساليب كانت تتسم بالقسوة والتعسف، ومن المستحيل إعادة تطبيقها.

الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا

تباينت الردود حول كيفية تعامل (الإدارة الذاتية) مع انتشار السلاح بين المدنيين. حيث أشار بعض ممثلي المجتمع المحلي إلى عدم وجود قوانين تمنع حمل السلاح، بينما أشار آخرون إلى وجود القوانين، ولكن دون تطبيق إلا في حالات معينة مثل الحملات الأمنية. ومن جهة أخرى، يرى بعض الحضور أن موضوع انتشار السلاح واستخدامه في المنطقة تعالجه العشائر عبر الوجهاء.

أما ممثلو المجتمع المدني فيشير أغلبهم إلى وجود قوانين تحد من انتشار السلاح في المنطقة، ولكن التحدي يكمن في تطبيق هذه القوانين والقائمين على تنفيذها، خاصة في منطقة دير الزور. وعبر الحضور في غالبهم عن عدم فعالية تلك القوانين في الحد من انتشار السلاح، نتيجة لعدم تطبيقها بشكل جيد أو ملائم، مما يجعل الوضع الأمني للمنطقة يستمر كما هو دون تحسن يذكر.

ولم ينكر ممثلو (لجان الداخلية) المشاركون في الجلسات وجود ضعف في القوانين الحالية وتطبيقها في التعامل مع انتشار السلاح بين المدنيين. وأشاروا إلى قرب صدور تشريعات جديدة لتنظيم حمل السلاح وتحديد العقوبات للمخالفين، مما قد يساهم في تعزيز فعالية القوانين والتصدي لظاهرة انتشار السلاح بشكل أكبر. كما ذكروا أيضاً وجود جهود مبذولة من قبل (الإدارة الذاتية) في مصادرة السلاح وتنفيذ دوريات أمنية، وبخاصة في الريف الشرقي من دير الزور، وهو ما يتوافق مع ما ذكره ممثلو المجتمع المدني حول تطبيق قوانين حمل السلاح خلال الحملات الأمنية فقط.

وأضافوا بأن العناصر الأمنية لديهم لاتزال حديثة التجربة ولا تملك الخبرة أو التأهيل الكافي للتعامل مع ظاهرة مثل انتشار السلاح، وأنهم يعملون على معالجة هذه المشكلة عبر تدريب العناصر وتأهيلهم بشكل أكبر من خلال الأكاديميات المعنية.

أدوار المجتمع المحلي (العشائر) والمدني

من خلال جلسات التركيز، تم استطلاع آراء المشاركين حول دور العشائر والمجتمع المدني في مواجهة ظاهرة الانتشار العشوائي للسلاح، وتقييمهم لمدى فعالية تلك الأدوار.

وكانت الآراء متباينة حول دور العشائر. فبعض المشاركين اعتبر أن شيوخ العشائر، بسبب حيازتهم لكميات كبيرة من السلاح، لم يعد لديهم القدرة على القيام بدور فعّال في الحد من انتشار السلاح. ومن ناحية أخرى، أشار آخرون إلى نقص في الأدوار الفاعلة لوجهاء العشائر، إلا أن المسؤولية تقع على عاتق الأجهزة الأمنية لتنفيذ القوانين، وليس العشيرة. وفي الوقت نفسه، أكد بعض المشاركين على وجود دور مهم للوجهاء ودور كبير من خلال قدرتهم على التأثير في المجتمع، واعتبروا أن دور الوجهاء في الحد من ظاهرة انتشار السلاح قد يكون أكبر من دور قوى الأمن، ولكنهم يحتاجون إلى سلطة تساندهم وتساعدهم.

والملاحظ من خلال جلسات التركيز أن التباين في الآراء مرده إلى اختلاف المناطق، وما يترتب على ذلك من اختلاف في حجم ظاهرة انتشار السلاح، ومكانة الوجهاء شيوخ العشائر وأدوارهم.

أما حول دور منظمات المجتمع المدني، فأشار غالبية المشاركين إلى أن هذا الدور لا يزال خجول ومحدود في إطار التوعية من أخطار انتشار السلاح واستخدامه العشوائي.

سادساً: التوصيات

من خلال النقاشات الموسعة في جلسات التركيز الثلاث حول انتشار السلاح واستخدامه العشوائي في دير الزور، يمكن الخروج بالتوصيات التالية، والتي تعكس اقتراحات ممثلي المجتمع المدني والمحلي حول الحلول المرغوبة لمواجهة الظاهرة، وتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة.

المستوى الأمني

أ. نظراً للظروف الأمنية غير المستقرة التي تعيشها مناطق دير الزور الخاضعة لـ(الإدارة الذاتية)، والتي تم توضيحها في النتائج؛ فيتوجب على الإدارة الذاتية تكثيف جهودها في إطار معالجة القضايا الأمنية المُلحة في دير الزور، والتي تمثل دوافع المدنيين لاقتناء السلاح. إذ تعتبر هذه الخطوة أساسية لبناء أمن مجتمعي وسلام مستدام، عبر معالجة جذور المشكلة.

ب. من خلال مقترحات ممثلي المجتمع المحلي والمدني، فإن غالبية الأهالي يعتبرون حيازة السلاح أمراً يرتبط بالثقافة العشائرية من ناحية، وبالحفاظ على الأمن الشخصي والعائلي في ظل فوضى أمنية وعدم قدرة أجهزة الأمن على التصدي لها في المنطقة. ولذلك لابد لأي خطة تضعها الإدارة لمواجهة انتشار السلاح من أن تكون تدريجية، وتسير بالتوازي مع معالجة المشكلات الأمنية للمنطقة. وأن تركز على البدء بمطالب الأهالي في مكافحة الظهور العلني للسلاح في الأماكن العامة واستخدامه العشوائي في المناسبات. وأن تتجنب حملات جمع أو نزع السلاح عبر الحملات الأمنية الشاملة ومداهمات المنازل.

ت. تجفيف منابع السلاح في المنطقة، عبر ضبط الحدود مع مناطق سيطرة الحكومة السورية وغيرها، ومكافحة تهريب الأسلحة بفاعلية أكبر. بالإضافة إلى تكثيف الحملات الأمنية لملاحقة تجار السلاح وتشديد العقوبات القانونية المتعلقة بتجارة السلاح، وصولاً للقضاء على هذه الظاهرة.

ث. ضبط سلوك العسكريين من منتسبي قوات (سوريا الديمقراطية) في استخدام السلاح خلال الخدمة أو خارجها، وبخاصة في الأماكن العامة بين المدنيين أو في

المناسبات. وذلك عبر تشديد العقوبات المتعلقة باستخدام السلاح بطريقة عشوائية، والمحاسبة الفعلية للمخالفين.

ج. تدريب وتأهيل عناصر الأمن الداخلي بشكل أكبر لمواجهة ظاهرة انتشار السلاح واستخدامه العشوائي من قبل المدنيين.

المستوى القانوني والتشريعي

أ. استكمال منظومة القوانين والتشريعات الناظمة لحيازة واستخدام السلاح، وتضمينها عقوبات وغرامات رادعة بحق المخالفين. وتحديد الفئات العمرية التي يحق لها حمل السلاح، وتشديد شروط ترخيص السلاح بشكل لا يجعله متاحاً إلا لحالات خاصة من المدنيين.

ب. تشديد العقوبات القانونية والغرامات المالية المتعلقة بحمل السلاح دون ترخيص، وكذلك الأمر بالنسبة لإطلاق النار العشوائي في الأماكن العامة والمناسبات.

مستوى تطبيق القانون

إن وجود القوانين وحتى الصارمة منها، دون تطبيقها بشكل مشدد وفعلي كان إحدى أبرز المشكلات التي تحدث عنها ممثلو المجتمع المدني والمحلي في جلسات التركيز. ولذلك لابد لأي خطة تعالج ظاهرة انتشار السلاح من أن تركز على ضمان تنفيذ القوانين والتشريعات بشكل مشدد من قبل الحواجز العسكرية و (لجان الداخلية)، وعدم وجود استثناءات تتعلق بالتركيب الاجتماعي والثقافة المجتمعية.

تعزيز الشراكة ونشر الوعي

أ. تحويل ظاهرة انتشار السلاح واستخدامه العشوائي إلى قضية رأي عام؛ لتعزيز الوعي الجمعي، وتعبئة جهود المجتمع لمكافحة هذه الظاهرة. وذلك عبر تعزيز التعاون مع المجتمع المحلي، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الدينية،

والتعليمية في نشر القوانين والتوعية حول أهمية ضبط استخدام السلاح، ومخاطر انتشاره.

ب. تدعيم جهود منظمات المجتمع المدني في التوعية حول خطورة انتشار السلاح، وتوسيع دورها كوسيط بين (الإدارة الذاتية) والمجتمع المحلي بشكل يعزز قنوات الحوار حول مشكلات ومطالب الأهالي، وبالتالي يضمن التعبير السلمي عن تلك المطالب، وعدم الانجرار للعنف نتيجة انسداد قنوات التواصل والاستجابة لدى الإدارة.

ت. نشر الوعي بالقوانين الناظمة لحيازة السلاح وضبط استخدامه عبر الإعلام، ومنصات التواصل الاجتماعي.

ث. دعم برامج السلم المجتمعي التي تنفذها منظمات المجتمع المدني، ودور الوجهاء، وتوسيع دور لجان الصلح للتخفيف من احتمالات تحول المشكلات العائلية والعشائرية إلى مواجهات دامية بالسلاح في المنطقة.